طرق تخريج الحديث

لفضيلة الدكتور
الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد

اعتنى بها
أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك

دار علوم السنة للنشر

جَمِيع حقُوق الطّبع محفُوظة

الطّبعة الأولى
١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

دار عُلوم السُّنّة للنشر
الرياض - تلفاكس ٤٠٥٣٥٤٢
ص.ب: ٥١٠٩٠ - الرمز البريدي: ١١٥٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٨/ ٤/ ١٤٤٠هـ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فقد أذنت الشيخ الفاضل أبي عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك بنسخ أسئلة الدروس العلمية التي كنت ألقيتها في موضوع طرق التخريج، وهذا تفويض له مني بالمباشرة

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه

عبد الله الجديد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن الكلام عن طرق التخريج يحتاج إلى وقت طويل، ويحتاج إلى تطبيق، وإلى وسائل إيضاح؛ حتى يتوافق الدرس النظري مع التطبيق العملي، ولكن ما لايدرك جُله لا يترك كله. فلعلَّ - إن شاء الله - في هذه الورقات التي أَصف فيها طرق التخريج على وجه الإجمال، ما يُتيح لطالب العلم الانطلاقة بنفسه وفق هذه الضوابط التي سأذكرها، والطرق التي سأشير إليها.

المقصود بالتخريج هو: عزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة؛ فيقال: أخرجه البخاري، أخرجه مسلم، وهكذا.

ولكن حتى نصل إلى المقصود، نبدأ أولاً بالتعريف اللغوي، ثم التعريف الاصطلاحي، ثم نذكر الرابط بينهما، وما يحتاج إليه التعريف الاصطلاحي من الإيضاحات.

التعريف اللغوي :

التخريج أصله مأخوذ من مادة خرج، وهذه المادة في استعمالاتها اللغوية، تطلق على الاستنباط، فيقال مثلاً: استخرج المسألة الفلانية: أي استنبطها.

ويطلق أيضًا على التوجيه، فيقال: خرج المسألة الفلانية: أي بيّن لها وجهًا صحيحًا.

ويطلق أيضًا على التدريب، فيقال مثلاً: خرجه في الحديث فهو خريج: أي دربه وعلمه.

ويستعمل أيضًا التخريج في الظهور والإبراز، فيقال: خرجت خوارج فلان: أي إذا ظهرت نجابته وبرزت، ومنه: خرجت السماء بعد الغيم: إذا ظهرت وبرزت للناس.

ولعل هذا المعنى اللغوي الأخير هو ألصق المعاني بالمعنى الاصطلاحي، الذي سنتكلم عليه.

التعريف الاصطلاحي:

له ثلاثة تعريفات:

التعريف الأول:

إخراج الحديث، وإبرازه للناس، بذكر سنده ومتنه.

فيقال مثلاً: هذا حديث أخرجه البخاري؛ بمعنى أبرزه وأظهره للناس بذكر سنده ومتنه كاملاً.

التعريف الثاني:

تخريج أحاديث كتاب معين، بذكر سند المخرِّج لذلك الحديث الذي ذكره صاحب كتاب معين.

ومثال ذلك: الأذكار للنووي ـ رحمه الله تعالى ـ وجدنا أن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ خرّج أحاديث هذا الكتاب، بالرغم من أن النووي لا يذكر الأحاديث في هذا الكتاب بسنده، بل طريقته فيه مثل طريقته تقريبًا في رياض الصالحين.

فجاء الحافظ ابن حجر وأمسك بكل حديث ذكره النووي، ورواه بسنده هو ـ

أي بسند ابن حجر الطويل ـ منه إلى النبي ﷺ وإنما قلنا: بسنده الطويل؛ لأن الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) متأخر عن النووي، فإسناد يروى من القرن التاسع إلى النبي ﷺ سيكون طويلاً بلا شك، والنووي لم يذكر السند اكتفاءً بأصحاب الكتب السابقة.

فصنيع الحافظ ابن حجر مع كتاب الأذكار للنووي يُسمى تخريجًا، وسمَّاه هو: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي[١].

التعريف الثالث:

وهو التعريف الذي أصبح الدارج عند متأخري زماننا. عرفه بعضهم[٢] بقوله: هو الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، مع بيان مرتبته عند الحاجة.

وهذا التعريف يتضمن شيئين:

١ ـ الدلالة والعزو. ٢ ـ بيان المرتبة.

فهل يعتبر بيان المرتبة لابد منه عند بيان تخريج الحديث أو لا؟

نقول: هذا شرط ذكره بعضهم، ولكنه لا يلزم أي مخرّج.

ونتكلم أولاً عن جزئيات التعريف، ثم نتكلم عن هذه المسألة.

فحينما نقول: الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية: المقصود: عزو الحديث إلى مصادره الأصلية؛ بمعنى أنك حينما تقول: هذا حديث أخرجه فلان، فأنت عزوت هذا الحديث للذي أخرجه، وبمعنى آخر أنت دللت من أراد معرفة

---

(١) طبع منه جزءان، بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بمكتبة ابن تيمية. وانتهى الجزء الثاني بالمجلس [٢٢٠].

(٢) انظر «أصول التخريج» للدكتور محمود الطحان (ص).

من أخرج هذا الحديث على المصدر الذي خرج فيه هذا الحديث، فهما بمعنى واحد.

وحينما نقول: «**مصادره الأصلية**»، نجد أن ما بعدها بيَّن المراد منها: (مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده)، فإن لم تخرج الحديث تلك المصادر بالسند، فإنها لا تعتبر أصلية حين ذاك، لذلك نحن بحاجة إلى الإرشاد إلى هذه المصادر الأصلية، وأنواعها، وأقسامها.

وهذا لن يتأتى إلا بمعرفة كتب أهل العلم، ومناهج مؤلفيها، وموضوعاتها، وكيفية الاستفادة منها، وذلك يكون بكثرة التعامل مع الكتب.

والإنسان الذي يأتي وهو خالي الذهن من الكتب، يفتقد أشياء أساسية تؤهله لتخريج الأحاديث، فعليه ـ قبل أن يبدأ في التخريج ـ أن يعرف تلك الكتب، وأن يتيح لنفسه الفرصة للتعرف على كتب أهل العلم؛ حتى يستطيع بمجرد مجيء الحديث إليه أو إلقائه عليه تحديد تلك المصادر التي يمكن أن يوجد ذلك الحديث فيها.

أنواع المصادر الحديثية:

إما أن تكون كتبًا تَرْوي بالسند، أو لا تَرْوي بالسند.

فإذا ذكر صاحب الكتاب حديثًا، أو أثرًا، أو حكاية، أو خبرًا، وذكر من أخبره به، وذلك الذي أخبره ذكر أيضًا من الذي أخبره، وهكذا حتى يصل إلى منتهاه؛ هذا يسمى السند، ويقال: إن صاحب الكتاب يروي بسنده، ويعتبر كتابه هذا مصدرًا أصليًا.

ولذلك قلنا في تعريف المصادر الأصلية: الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده.

أما إذا لم تكن الكتب مخرجة بالسند، فإنها لا تعتبر مصادر أصلية، فرياض الصالحين لا يعتبر مصدراً أصليًا؛ لأنه لا يخرج الحديث بسنده، أما مسند الإمام أحمد فيعتبر مصدراً أصليًا.

أقسام المصادر الأصلية: تنقسم المصادر الأصلية إلى قسمين:

القسم الأول:

الكتب الحديثية التي ألفها مؤلفوها وذكروا فيها الأحاديث والآثار بأسانيدهم هم، عن طريق التلقي عن شيوخهم الذين تلقوا أيضًا عن شيوخهم، وهكذا إلى أن يصلوا إلى النبي ﷺ أو مَن دونه؛ كالكتب الستة: الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وكمسند الإمام أحمد، وموطأ الإمام مالك، ونحو هذه الكتب.

القسم الثاني:

كتب الفنون الأخرى؛ أي غير الحديثية، التي يروي فيها مؤلفوها الأحاديث والآثار والحكايات بأسانيدهم أيضًا، عن طريق التلقي عن شيوخهم فمن فوقهم إلى المنتهى، وهو إما أن يكون النبي ﷺ أو من دونه.

وهذه الفنون الأخرى نجد أنها متعددة، فعُلوم الإسلام، والعلوم الخادمة للكتاب والسنة كثيرة. فمن هذه الفنون الأخرى: كتب التفسير، والفقه، والأصول، واللغة، والأدب، والسير، والتاريخ، وتواريخ البلدان، وتراجم الرجال...، وغيرها.

كل هذه الكتب تعتبر فنونًا أخرى، فلو أخذنا مثلاً كتب التفسير لوجدنا أن ما ألف فيها، منه ما يعتبر من المصادر الأصلية، ومنها ما لا يعتبر كذلك.

فإذا نظرنا إلى تفسير عبد الرزاق أو تفسير ابن جرير الطبري أو تفسير ابن أبي حاتم، نجد أن هذه الكتب كل ما يروى فيها يروى بالإسناد؛ فعبد الرزاق يبدأ في تفسير الآية بذكر الأحاديث والآثار عن شيوخه فمن فوقهم، إلى أن يصل إلى المنتهى، وهكذا يصنع ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم، فهذه الكتب تعتبر مصادر أصلية؛ لأن الأحاديث والآثار التي تروى فيها تروى بالسند.

لكن لو جئنا مثلاً لزاد المسير لابن الجوزي، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير، وغيرها من التفاسير ـ نجد أنها لا تعتبر مصادر أصلية؛ لأن أصحابها لا يروون الأحاديث والآثار التي فيها بسندهم.

وبالنسبة للفقه، نجده كذلك، منه ما تروى الأحاديث فيه بالسند، ومنه ما ليس كذلك. فكتاب الأم للشافعي يعتبر مصدرًا أصليًا؛ لأن الشافعي رحمه الله إذا روى حديثًا أو أثرًا رواه بسنده، كذلك كتاب المحلى لابن حزم يعتبر أيضًا مصدرًا أصليًا.

لكن لو جئنا لكتاب المغني[1] مثلاً، أو المجموع[2]، أو غيرهما من الكتب الفقهية التي لا تروي الحديث بالسند، نجد أن هذه الكتب لا تعتبر من المصادر الأصلية.

كذلك كتب الأصول هي في معظمها لا تعتبر مصادر أصلية، ولكن كتاب الرسالة للشافعي رحمه الله يعتبر مصدرًا أصليًا؛ حيث إن الشافعي إذا روى منه شيئًا رواه بسنده.

كذلك لو جئنا لكتب اللغة، نجد منها بعض الكتب التي تعتبر مصادر أصلية،

---

(١) اسمه: المغني في الفقه لابن قدامة، طبع عدة طبعات.

(٢) هو: المجموع شرح المهذب، للإمام النووي.

ككتاب تهذيب اللغة للأزهري[1] ؛ لأن الأزهري رحمه الله يروي ما يذكره فيه من الأحاديث والآثار بسنده .

لكن لو جئنا لكتاب لسان العرب لابن منظور لوجدنا أن ذلك الكتاب ليس من المصادر الأصلية ؛ لأن ابن منظور لا يسند الأحاديث والآثار التي فيه .

ولو جئنا لكتب الأدب نجد أيضًا أنها كذلك ، فمثلاً كتاب الأخبار الموفقيات للزبير بن بَكَّار يعتبر من كتب الأدب ، ومن المصادر الأصلية ؛ لأن الزبير بن بَكَّار يروي الأحاديث والآثار فيه بسنده ، لكن لو جئنا لما سواه من كتب الأدب الأخرى التي لا تروي الأحاديث والأخبار بالسند ، فإننا لا نعتبرها من المصادر الأصلية .

وهكذا كتب التاريخ ؛ كالبداية والنهاية مثلاً ، لا نعتبره مصدرًا أصليًا ، لكن تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري نعتبره مصدرًا أصليًا ؛ لأن ابن جرير الطبري إذا ذكر فيه شيئًا ذكره بالسند .

كذلك تواريخ البلدان ؛ كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، أو تاريخ دمشق لابن عساكر ، هذه تعتبر مصادر أصلية ؛ لأنها تروي ما ترويه بالسند .

لكن لو جئنا لكتب تواريخ أخرى لا تروي بالسند فإنا لا نعتبر تلك الكتب مصادر أصلية .

وهكذا كتب الرجال كالتاريخ الكبير للبخاري ، أو الطبقات الكبرى لابن سعد ، هذه نعتبرها مصادر أصلية ؛ لأن مؤلفيها يروون ما يروون بالسند .

---

(١) يُعدّ هذا الكتاب من الكتب المهمة في شرح الكلمات الصعبة في اللغة العربية ، وعلى نمطه سار العلماء ، منهم : الزمخشري ، والفيومي ، وأخيرًا ابن منظور في كتابه «لسان العرب» . وكتاب تهذيب اللغة مطبوع بتحقيق العلامة الراحل/ عبد السلام محمد هارون ـ رحمه الله ـ .

ولكن لو جئنا لمثل تهذيب التهذيب[١]، فإنا لا نعتبره مصدراً أصليًا؛ لأنه لا يروي ما يرويه بسنده هو.

وهكذا أيضًا المغازي؛ كمغازي ابن إسحاق، هذا يعتبر مصدراً أصليًا، لكن غيره من الكتب التي في موضوعه ولا تذكر السند، لا تُعتبر مصادر أصلية.

إذن يمكن أن تستخدم كتب الفنون الأخرى في التخريج، فلا يكون الجهد مقتصراً على الكتب الحديثية، بل ينتبه إلى أن هذا الأثر يمكن أن يرد في الكتاب الفلاني، بحكم معرفته لموضوع ذلك الكتاب وطريقة مؤلفه فيه.

الحال عند عدم توفر المصادر الأصلية :

أحيانًا قد نضطر إلى جعل وسيط بيننا وبين الكتاب الأصلي أو المصدر الأصلي؛ إمَّا لفقدانه أو لعدم الظفر به، أو لغير ذلك من الأسباب. فنحن الآن نفتقد بعض الكتب الحديثية، وكذلك بعض كتب الفنون الأخرى. فلو نظرنا مثلاً لسنن سعيد ابن منصور، هذه من الكتب الحديثية، ولكن فُقِدَ جزء كبير منها، ومثله بعض التفاسير مثل: تفسير ابن مردويه، أو تفسير ابن المَنذر، أو تفسْير عبد ابن حميد، فإنها أيضًا مفقودة.

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى عدم توفر الكتب، منها الظروف السياسية التي تضيق على العلماء وتمنع انتشار الكتب، وكذلك الفقر في الناحية العلمية في بعض المناطق.

---

(١) هو: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لابن حجر العسقلاني، وهو مشهور بين طلبة العلم بـ(تهذيب التهذيب)، طبع عدة طبعات، وهو في [١٢] مجلداً. ومُصنف على الحروف الأبجدية، ويسهل البحث فيه عن رواة الكتب الستة. ويُعد من أهم الكتب في علم الجرح والتعديل.

الحل عندئذ أن نجعل وسائط وبدائل عن هذه المصادر الأصلية، فمثلاً إذا جئنا لنُخرج حديثًا أو أثرًا من تفسير ابن المنذر أو تفسير ابن مردويه، فإنه يمكننا أن ننظر في كتب التفاسير التي تعزو هذا الحديث أو ذلك الأثر إلى ذلك الكتاب، يمكننا أن ننظر إلى الدر المنثور للسيوطي؛ فهو عبارة عن كتاب تخريج للأحاديث والآثار التي تتعلق بالتفسير، فيقول: أخرج فلان وفلان، وابن المنذر، وابن مردويه، وعبد بن حميد، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى كذا وكذا، ثم يذكر ما عنده.

وقد نجد الحافظ ابن كثير في تفسيره يقول: وقال ابن مردويه: حدثنا سليمان ابن أحمد، حدثنا فلان، ثم يذكر السند والمتن كاملاً، نقلاً عن كتاب التفسير لابن مردويه.

فهذا الكتاب المفقود نحن ننظر للوسائط التي يمكن أن تدلنا على وجود الحديث فيه، ولكن هناك فروق بين كتب الوسائط، فمثلاً الدر المنثور وتفسير ابن كثير بينهما فرق، وهذا الفرق يتلخص في أن ابن كثير يذكر السند، أما السيوطي فلا يذكر السند.

والكتاب الذي يذكر السند يعتبر نسخة من ذلك الكتاب المفقود بالنسبة لذلك الحديث، أما الكتاب الذي لا يذكر السند، فإن التخريج بواسطته يعتبر تخريجًا ناقصًا، فإذا أردنا أن نخرج حديثًا موجودًا عند ابن كثير وعند السيوطي، الأوْلى والأحسن والأكمل أن نأخذه من ابن كثير ولا نأخذه من السيوطي، وإن أخذناه من السيوطي فإنا نأخذه بالتبع، لكن نجعل الأصل هو ابن كثير؛ لأننا سنكون محتاجين إلى دراسة الإسناد.

ودراسة الإسناد هذه هي التي يمكن معرفة الحكم على ذلك الحديث من

خلالها، فإذا لم يذكر الإسناد فلا نستطيع أن نعرف: هل هذا الحديث صحيح أو غير صحيح؟

وهذه الكتب التي نعتبرها وسائط وبدائل في حالة الحاجة، منها ما يعني بنقل الحديث بسنده؛ كالبداية والنهاية، والتفسير لابن كثير، فمن ميزة كتب ابن كثير رحمه الله أنه إذا نقل عن كتاب آخر نقل السند والمتن كاملاً في الأعم الأغلب، وهذه الميزة جعلت لكتب ابن كثير قيمة علمية في أوساط من يعنون بالحديث من حيث الصناعة الحديثية.

وكذلك كتب الأطراف؛ ككتاب تحفة الأشراف للمزي رحمه الله، فهو وإن كان كتابًا يجمع أطراف الكتب الستة المعروفة لدينا، إلا أن فائدته تظهر في سنن النسائي فسنن النسائي المشهورة والمتداولة بأيدي الناس والتي يقال لها: «السنن الصغرى أو المجتبى»، ملخصة من السنن الكبرى، أما السنن الكبرى فهي كبيرة الحجم، وأحاديثها كثيرة، وكتبها متعددة، حتى إن بعض تلك الكتب أفرد ككتاب مستقل، فكتاب التفسير مثلاً من سنن النسائي الكبرى أفرد على حدة، وطبع ـ كما ترونه في الأسواق ـ في مجلدين.

وكتاب السنن الكبرى للنسائي هذا عبارة عن روايات متعددة، فرواية ابن الأحمر، ورواية ابن زياد، وغيرهما من الروايات، ونجد أن بينها فَرقًا، فهذه الرواية ترد فيها زيادة لا توجد في الرواية الأخرى، وتلك الرواية توجد فيها زيادة لا توجد في تلك الرواية، وهلمَّ جراً. ومجموع تلك الروايات يشكل السنن الكبرى للنسائي بمجموعها.

لكن السنن الكبرى ـ بسبب اختلاف رواياتها، وبسبب كبر حجمها ـ انصرف عنها كثير من العلماء واكتفوا بالسنن الصغرى؛ فأصبحت هي المشهورة، وأما

السنن الكبرى فلا تكاد تُذكر، حتى إن بعض العلماء إذا عزى حديثًا إلى سنن النسائي قد يخطئ أحيانًا ويقول: هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي، والسبب أنه لا يعرف سنن النسائي الكبرى، أو ليست في متناول يده.

فنجد مثلاً الخطابي رحمه الله في كتابه معالم السنن ـ الذي هو شرح لسنن أبي داود ـ يعزو أحاديث سنن أبي داود إلى الكتب الأخرى التي خرجته، فأحيانًا يقول: أخرجه النسائي، لكن الذي لا يعرف السنن الكبرى يذهب فيبحث عن الحديث في سنن النسائي فلا يجده؛ وذلك لأنه اقتصر على سنن النسائي الصغرى، ولم يعرف الكبرى، فهذا الحديث حينما عزاه الخطابي قصد سنن النسائي الكبرى.

وهذه السنن ضمّنها الحافظ ابن عساكر كتاب؛ أطراف السنن الأربع، لكن انتقد عليه المزي أو استدرك عليه أشياء كثيرة فاتته بسبب اختلاف الروايات، فالروايات التي توفرت عند ابن عساكر لا تشكل سنن النسائي كاملة، لذلك جاء المزي في كتابه تحفة الأشراف فاستدرك عليه أحاديث فاتته.

لكن جاء أيضًا من يستدرك على المزي «كمغلطاي»، فإن المزي أيضًا فاتته بعض الروايات، التي مَن جرائها حصل له فوت لبعض الأحاديث.

ونحن محتاجون لكتاب تحفة الأشراف؛ لأننا حينما نريد أن نخرِّج حديثًا من سنن النسائي الكبرى، وهي ليست في متناول أيدينا لا نستطيع أن نخرِّج ذلك الحديث إلا بواسطة كتاب تحفة الأشراف؛ لأنه يذكر السند كاملاً، وهذا هو بغية المحدث وبغية طالب علم الحديث.

فيمكن أن يقول: الحديث أخرجه النسائي في الكتاب الفلاني من كتبه مثلاً ككتاب الزينة من سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف، ويعطي رقم الجزء

والصفحة من كتاب تحفة الأشراف، فإذن هو جعل تحفة الأشراف وسيطًا بينه وبين سنن النسائي، أو بالمعنى الأصح بديلاً عن سنن النسائي حينما افتقدها. فبسبب فَقْد سنن النسائي الكبرى أصبحت الحاجة مشتدة إلى تحفة الأشراف للعزو إليها.

لكن أخيرًا طبعت سنن النسائي الكبرى بتحقيق خفيف جدًا، ومع ذلك ظللنا محتاجين إلى تحفة الأشراف وذلك بسبب أن سنن النسائي الكبرى هذه عندما طبعت لم تطبع كاملة، فأحيانًا قد يُعزَى الحديث إلى سنن النسائي، ولكن عند البحث عنه في السنن الكبرى المطبوعة لا نجده، فإذا بحثنا عنه في تحفة الأشراف وجدنا الحديث وذلك لأن السنن المطبوعة ينقصها بعض الكتب لا تُوجد في السنن الكبرى التي طبعت، فإذن حاجتنا إلى تحفة الأشراف كوسيط وبديل لا تزال موجودة.

فوائد تخريج الحديث :

الفوائد التي نجنيها من خلال التخريج كثيرة جدًا، أوصلها بعضهم إلى حوالي اثنتين وعشرين فائدة، سألقي الضوء على أهمها، وهي الأسباب التي تدعونا للتخريج :

الفائدة الأولى :

لو أراد الواحد منا أن يعرف الحكم على حديث معين أصحيح هو أم ضعيف؟ يحكم أنه لا يجوز للمسلم أن يتعبد الله عز وجل بحديث ضعيف، أو على الأقل بحديث لا يعرف صحته فلابد أن يتأكد من صحته ليعمل به، أو يتوقف.

ولقد بين ذلك الإمامان مسلم وابن حبان في مقدمتي صحيحيهما؛ فإنهما رحمهما الله تعالى أشارا إلى سبب تأليف هذين الكتابين؛ وهو وجود طائفة من

الناس لا يميزون بين الغث والسَّمين، وبين الصحيح والسقيم، فيأخذون الموضوعات والمكذوبات ويعملون بها، ووجدا طائفة من أهل العلم يروون الأحاديث المكذوبة والموضوعة والمناكير، وكأن الرسول ﷺ قد قالها حقًا وصدقًا.

وحتى نستطيع معرفة صحيح الحديث من سقيمه فلابد لنا من وجود السند، الذي يمكن من خلاله أن نعرف أهذا الحديث صحيح أم غير صحيح؟

لكن قد يحكم أحيانًا على حديث من الأحاديث أنه ضعيف، بسبب وجود راو مضعَّف في ذلك السند، فهذا الحكم يعتبر حكمًا متعجلاً متسرعًا، ويكون الحَديث في حقيقته صحيحًا؛ حيث إنه لم يرد من تلك الطريق فقط، بل ورد من طرق أخرى.

وإما أن تكون تلك الطرق بعضها صحيحة لذاتها ـ أي بمفردها ـ فيصح الحديث التحاقًا بها، وإما أن تكون تلك الطرق فيها شيء من الضعف، لكن إذا ما ضمت هذه الطرق بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وانجبر ضعفه، وأصبح إما حسنًا لغيره أو صحيحًا لغيره بمجموع تلك الطرق بحسب كثرتها وقوتها.

لكن لا نستطيع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بعد معرفة التخريج والتوسع فيه، فهذه ثمرة من ثمار التخريج، وتعتبر سببًا داعيًا لنا لمعرفة تخريج الحديث.

الفائدة الثانية :

سبب آخر عكس ما سبق تمامًا؛ حيث إنه قد يوجد حديث صحيح سنده ولكنه في حقيقة الأمر يعتبر حديثًا ضعيفًا.

وهنا إشكال؛ كيف يمكن أن يكون صحيحًا من هذا الطريق وهو في الحقيقة ضعيف؟

نقول: نعم، إذا ما جمعت طرق الحديث بينت العلل الموجودة في بعض تلك الطرق، فالسند قد يكون رجاله كلهم ثقات، وقد يكون متصلاً، ولكن بعض الثقات قد يخطئ ويروي هذا الحديث على أنه موصول إلى النبي ﷺ، ولكن إذا جمعت طرق الحديث الأخرى وجدت أن ذلك الراوي قد خالفه باقي الرواة الآخرون في الطرق الأخرى، وهم ثقات وأكثر عدداً منه، فيجعلون هذا الحديث مرسلاً، والمرسل لم يتوفر فيه شرط من شروط صحة الحديث؛ وهو اتصال السند، إذن فهو حديث مرسل، فيكون حديثًا ضعيفًا.

ونحن نتكلم الآن بناءً على قواعد أهل الحديث، أما من يتساهل ولا يجري على قواعدهم كبعض الفقهاء، فلا يوافَقُون؛ فكل فنٍّ يُرجع فيه إلى أهله ولا يأخذ من غيرهم.

وينبغي للمشتغل بعلم الحديث ألا يقف على إسناد واحد ويحكم من خلاله على أن هذا الحديث صحيح، بل لابد أن يجمع طرق الحديث؛ إذ لعله يكون في بعضها علة قادحة ولم يتنبه لها، وهذا كثير في كتب الحديث.

الفائدة الثالثة:

أننا نجد أحيانًا حديثًا من الأحاديث فيه راو موصوف بالتدليس؛ أي يسقط أحيانًا بعض رجال الإسناد عمدًا ويخفي العيب في ذلك الإسناد؛ فقد يسقط رجلاً مجروحًا من الإسناد ويجعل الإسناد فيما بينه وبين شيخه، أو بين شيخه فمن فوقه ـ كأنه إسناد صحيح، وهو في الحقيقة غير صحيح.

وموقف العلماء مع هذا الراوي الذي عُرف عنه التدليس: أنه إذا رُوى حديثًا بصيغة العنعنة غَير مُصرح بسماعه له من شيخه مثلاً، فلا يقول: حدثني أو أخبرني أو سمعت أو نحو هذه العبارات التي تفيد أخذه مباشرة لهذا الحديث من

ذلك الشيخ، بل استعمل صيغة موهمة؛ كأن يقول عن فلان، أو قال فلان.

وذلك مثل أن يسأل أحد عن حكم مسألة، فيجيب بالحكم قائلاً: قال الشيخ ابن باز كذا، فهذه الإجابة توهم أنه أخذ الفتوى من الشيخ ابن باز مباشرة، بينما هو أخذها بواسطة شخص آخر، وربما كانت الواسطة أكثر من واحد؛ فيكون ذلك الواحد أخذها عن واحد آخر، وهكذا.

هذه الصيغ الموهمة إذا صدرت عن شخص معروف بالتدليس عند علماء الحديث، توقفوا عن رواية ذلك الحديث أو عن تصحيحه حتى يتبين تصريحه بالسماع عدا بعض الرواة الذين قبلت عنعنتهم في الأعم الأغلب، وليس هذا موضع التفصيل فيهم.

فقد نجد رواية من الروايات، وفيها يقول ذلك المدلس: عن، أو: قال، أو نحو تلك العبارات، فنتوقف عن قبول ذلك الحديث، وربما حكمنا عليه بالضعف لأجل تلك العنعنة، لكن إذا توسعنا في التخريج وجمعنا الطرق وحصرناها، فقد نجد بعض الكتب تورد ذلك الحديث وفيه تصريح ذلك الراوي المدلس بالسماع، وهذا شيء لم يتحصل لنا إلا من خلال التوسع في التخريج، ولولا ذلك لما استطعنا أن نتعرف على أن هذا المدلس قد صرح بالتحديث.

الفائدة الرابعة:

حالة الاختلاط: بعض الرواة تنقسم حياته إلى قسمين؛ قسم حديثه فيها صحيح، وقسم حديثه فيها ضعيف، وهو الراوي الذي يقال عنه إنه اختلط؛ أي تغيرت حافظته بمؤثر من المؤثرات.

أسباب الاختلاط:

إمّا بسبب تأثير الفجيعة عليه عندما فقد بصره، أو كان ضبطه ضبط كتاب،

فاتكل على حافظته بعدما عمي بصره، فخانته الحافظة فاختلطت عليه الأحاديث.

وبعضهم قد يُسرق متاع بيته، وسرقة المتاع هذه مصيبة تؤثر أحيانًا على عقل بعضهم.

وبعضهم تَحترق كُتبه التي كان يعتمد عليها في التحديث، فأصبح يُحدث من حِفْظه.

وبعضهم يَسقط عن الدابة.

وبعضهم قد يُضْرَبُ فيؤثر الضرب عليه، وهكذا.

ومن جملة الأسباب: كبر السّن، فبعضهم لما كبرت سنه ضعفت حافظته القوية التي كانت معه في السابق، فربما اختلطت عليه الأحاديث، وربما جعل إسناد هذا الحديث على متن حديث آخر، أو غَيَّرَ في الشيوخ... إلخ.

كيفية معرفة حال الراوي قبل الاختلاط وبعده:

يعرف ذلك بواسطة التلاميذ؛ فبعض التلاميذ يأخذ عن الراوي في حال صحته، فإذا شعر أنه تغير توقف عن الأخذ عنه، فيعتبر حديث هذا التلميذ عن هذا الشيخ صحيحًا، وكأن هذا الشيخ توفي بمجرد حدوث التغير عنده حيث انتهت حياته الحقيقية.

ومَن حدث عنه بعد الاختلاط فهذا الذي يحوم حول روايته الشك.

وبعضهم يُحدث عنه في الحالين، فلا يمسك عنه بعدما اختلط، فهذا تذهب حتى أحاديثه الصحيحة، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أن تلك الرواية مما تلقاه حال صحة شيخه.